التعاون بين الصين وسورية في إطار مبادرة «الحزام والطريق» له مستقبل باهر

بقلم سعادة سفير جمهورية الصين الشعبية لدى دمشق السيد تشي تشيانجين

افتتحت أمس قمة منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي التي تقيمها الصين في مدينة بيجين بمشاركة ٢٩ من رؤساء الدول والحكومات وأكثر من ١٣٠ ممثلاً عن الدول المختلفة وأكثر من ٧٠ مسؤولاً في المنظمات الدولية بمن فيهم وزير الثقافة السوري محمد الأحمد الذي يشارك في القمة والفعاليات الأخرى في إطار المنتدى بصفته ممثلاً لرئيس مجلس الوزراء السوري عماد خميس. أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ في حفلة الافتتاح لقمة منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي أن الصين ستقدم مساعدات إنسانية وتنموية بأشكال مختلفة إلى الدول النامية والمنظمات الدولية المشاركة في بناء «الحزام والطريق» بما فيها سورية في السنوات الـ٣ المقبلة. فمن أجل ترجمة وعود الرئيس الصيني شي جين بينغ على الأرض في أسرع وقت ممكن، وقع الجانبان الصيني والسوري اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني حول تقديم المساعدات الإنسانية إلى سورية. حسب هذه الاتفاقية ستقدم الحكومة الصينية منحة قيمتها ٢٠٠ مليون يوان صيني (حوالى ٢٩ مليون دولار) لتنفيذ مشروعات ذات طابع إنساني. وبالإضافة إلى ذلك، وقع الجانبان على الرسائل المتبادلة المتعلقة بتقديم دفعة من المواد الغذائية قيمتها ٣٠ مليون يوان صيني (حوالى ٤,٤ ملايين دولار)، ويعتبر ذلك من إحدى نتائج تنفيذ مبادرة «الحزام والطريق» وأيضاً يكون مثالاً حياً لعلاقات التعاون الودي بين الصين وسورية.

إن طريق الحرير القديم بطوله الذي يقارب ١٠ آلاف كيلومتر تعود بدايته قبل أكثر من ألفين سنة ولا يزال حياً حتى اليوم ويحمل روح «السلام والتعاون، الانفتاح والتسامح، التعلم المتبادل والاستفادة المتبادلة، المنفعة المتبادلة والكسب المشترك»، التي تعتبر أثراً قيّماً لحضارة الإنسان.

طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ قبل ٣ سنوات مبادرة «الحزام والطريق» التي تهدف إلى إجراء التعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول الآسيوية والأوروبية والإفريقية، وخاصة في مجالات البنية التحتية والاستثمار والتجارة والتكنولوجيا والمجالات الأخرى لارتباط إستراتيجية البعض بالبعض الآخر والتكامل بين المزايا النسبية لكل الأطراف وتعزيز التنمية المشتركة.

تمضي مبادرة «الحزام والطريق» قدماً بخطوات ثابتة ووجدت قبولاً واسعاً ومشاركة نشطة من أكثر من ١٠٠ دولة ومنظمة دولية، وحققت نتائج تتجاوز التوقعات في خمسة مجالات وهي: تناسق السياسات وترابط المنشآت وتواصل الأعمال وتداول الأموال وتفاهم العقليات، حيث وقعت أكثر من ٤٠ دولة ومنظمة دولية على اتفاقيات التعاون مع الصين. وكان خميس عند لقائه السفراء المعتمدين في دمشق يقول: إن سورية تتعاون مع الدول الصديقة من أجل تحقيق المنفعة المشتركة. فإن مبادرة «الحزام والطريق» أساسها التشاور المشترك والبناء المشترك والتمتع المشترك، هي ليست موسيقا منفردة بل سيمفونية تلعبها الدول المختلفة معاً لتحقيق المنفعة المشتركة، وهي أيضاً منتج دولي تستفيد منه جميع الدول. تستعد الصين للعمل مع الدول المختلفة لجعل مبادرة «الحزام والطريق» جسراً إلى السلام والازدهار والانفتاح والابتكار والحضارة.

تهدف قمة منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي التي تقيمها الصين إلى استخلاص خبرة الماضي ورسم خطط المستقبل. سيستعرض المشاركون في القمة التي تستمر يومين إنجازات بناء «الحزام والطريق» خلال السنوات الـ٣ الماضية، ويناقشون كيفية تعزيز التعاون الودي ذي المنفعة المتبادلة في إطار «الحزام والطريق» وارتباط إستراتيجية البعض بالبعض الآخر، وتقوية علاقات الشراكة ودفع التنمية المشتركة وتقديم المنافع الأكثر لشعوب العالم من خلال بناء «الحزام والطريق» وتمتين القاعدة لتعزيز النمو الاقتصاد العالمي وتعميق التعاون الإقليمي.

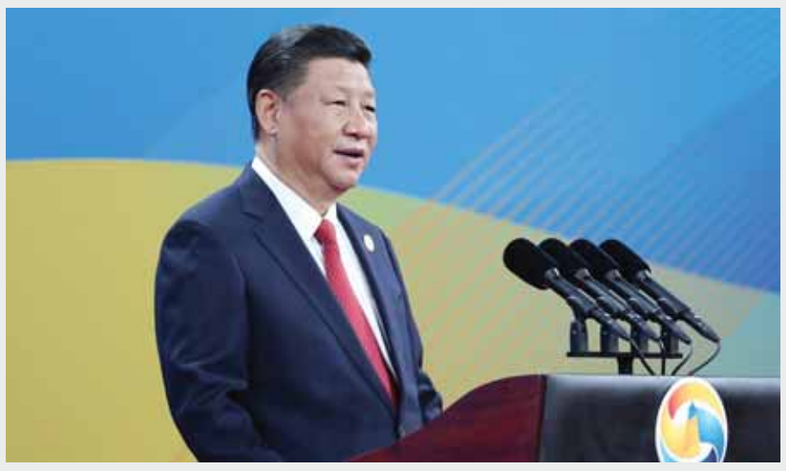

الرئيس الصيني شي جين بينغ

تقع سورية في الجزء الغربي لطريق الحرير القديم وتضرب جذور التواصل بين الشعبين الصيني والسوري في أعماق التاريخ. كانت منتجات الحرير والخزف الصينية تصل إلى غرب آسيا بما فيها سورية، وكانت الصين وسورية تتعلمان وتستفيدان من ثقافات بعضهما. أما في الوقت الحالي، فيواجه التعاون الصيني السوري في إطار مبادرة «الحزام والطريق» ظروفاً ملائمة لأن مبادرة «الحزام والطريق» تتماشى تماشياً كبيراً مع إستراتيجية «التوجه إلى الشرق» التي طرحها فخامة الرئيس السوري بشار الأسد، وكذلك أن السوق الكبيرة لإعادة الإعمار في سورية بعد الحرب هي فرصة ذهبية لبناء «الحزام والطريق». فستكون سورية محطة مهمة لـ«الحزام والطريق» في الشرق الأوسط. على الرغم من أن التعاون الصيني السوري في مجال الاقتصاد والتجارة لا يزال يواجه صعوبات بسبب الوضع الأمني في سورية، لكن الحكومة الصينية والأوساط الصينية لم تغض نظرها عن سورية وتتابع تطورات الأوضاع السورية دائماً ولم تنقطع الاتصالات بين الجانبين الصيني والسوري. فقبل أيام كان وفد رجال الأعمال السوري المؤلف من أكثر من ٢٠ شخصاً يزور الصين للتشاور مع أكثر من ١٠٠ من رجال الأعمال الصينيين حول إجراء التعاون الاقتصادي والتجاري. إن الصين تضع نصب أعينها حاجات سورية في الوقت الحاضر بما فيها تطوير الاقتصاد وتحسين رفاهية الشعب ومكافحة الإرهاب، وأيضاً تنظر إلى المستقبل برؤية بعيدة المدى لخلق الظروف الملائمة للتعاون الصيني السوري في مرحلة إعادة الإعمار بعد الحرب. أعتقد أن التواصل والتعاون بين الصين وسورية في مجالات إعادة الإعمار والاقتصاد والتجارة والثقافة والإنسانية له مستقبل باهر.

تضرب جذور الصداقة الصينية السورية في أعماق التاريخ، وكان البلدان يتبادلان الدعم ويعملان عملاً مشتركاً على حماية أمن المنطقة والعالم منذ بدء العلاقات الدبلوماسية. لقد استمرت الأزمة السورية لأكثر من ٦ سنوات ويتعاطف الشعب الصيني مع معاناة الشعب السوري، كما قدمت الصين دفعات من المساعدات الإنسانية عبر القنوات المختلفة إلى الشعب السوري داخل وخارج سورية. وفي الوقت نفسه، تلتزم الصين كدولة كبرى بازغة وعضو دائم في مجلس الأمن الأممي بموقف أساسي يرتكز إلى الحفاظ على مبادئ ومقاصد القوانين الدولية ورفض التدخل العسكري في شؤون الدول الأخرى وحماية سيادة ووحدة الأراضي السورية، حيث استخدمت الصين حق الفيتو ٦ مرات ضد مشروعات القرار حول القضية السورية. كما شاركت الصين في مفاوضات جنيف والآليات الدولية الأخرى للنصح بالتصالح والحث على التفاوض.

إن الأوضاع السورية تشهد تغيرات إيجابية في الوقت الحالي، أتمنى أن تلتقط الأطراف المختلفة هذه الفرصة التي لم تأت بسهولة لتحقيق وقف إطلاق النار والعنف ودَفع عملية التسوية السياسية إلى الأمام وإيجاد حل سلمي للأزمة في وقت مبكر. وأتمنى أيضاً أنه من خلال تشارك الصين وسورية في بناء «الحزام والطريق»، ستزداد متانة الصداقة بين الشعبين ويتطور التعاون العملي في جميع المجالات وتصل العلاقات الثنائية إلى مستوى أعلى.

بين السيادة العربية والمصالح الأميركية

بيروت - رفعت البدوي

في كل مرة عقدت فيها العزم على السفر قاصداً بلداً غربياً لحضور مؤتمر أو للمشاركة في ندوة أو مناقشة دراسة مستفيضة بهدف اكتشاف آفاق مستقبل بلادنا العربية، ينتابني شعور بالألم والحسرة وتراودني أسئلة عديدة جميعها تتمحور عن سبب اضطرارنا اللجوء إلى مراكز دراسات غربية أو استشراف وزراء خارجية أو معاهد دراسات غربية مخصصة لرسم مستقبل بلادنا العربية.

لكن الأشد ألماً هو غياب معظم الدول العربية أو تغيبها واختفاء القرار العربي نتيجة العجز عن رسم مستقبل بلادنا العربية وخصوصاً في ظل انعدام وجود الجدية عند معظم العرب للعمل على اكتشاف وصنع المستقبل الذي يؤمّن حرية وسيادة واستقلال الوطن العربي.

إن معظم العرب لا يعيرون اهتماماً للمحافظة على السيادة واستقلال حرية القرار العربي بما يضمن مستقبل أجيالنا العربية وهنا يتبادر إلينا السؤال: لماذا يجب علينا نحن العرب التوجه إلى بلاد غربية غريبة عنا وعن ثقافتنا وحضارتنا تعتمد ثقافات وحضارات غربية تسعى لتأمين مصالحها على حساب مصالح بلادنا العربية، إضافة إلى زيارة مراكز القرار ووزارت الخارجية ومراكز الدراسات فيها، ونستمع ونصدق بما يملى علينا من وزراء وكتاب وباحثين غربيين في كل مرة يراد منها استكشاف المستقبل في بلادنا العربية.

لقد برهن معظم العرب أنهم ما اجتمعوا مرة للبحث في مشكلة أصابت الوطن العربي إلا وكانت النتائج كارثية وزادت الخلافات وتوسعت الشقة بينهم وبلغت حد المؤامرة من بعض العرب على البعض الآخر من العرب.

ها هو الرئيس الأميركي دونالد ترامب ومن مكتبه في البيت الأبيض، أصدر ما يشبه مذكرة جلب بوليسية موجهة لملوك وأمراء ورؤساء ومشايخ عرب للتجمع لأجل اللقاء بهم بغرض إملاء الإرادة الأميركية وتأمين مصالحها ونهب ثرواتنا وسرقة مقدرات بلادنا ورسم مستقبلنا وتغيير خريطة بلادنا العربية بما يخدم العدو الإسرائيلي وطمس القضية الفلسطينية وإلغاء حقوق الفلسطينيين، وفرض تلك القرارات الأميركية على العرب، أصحاب مذكرة الجلب البوليسية، لتكون الإرادة الأميركية بمنزلة القضاء المبرم الواجب تنفيذه ولو كان عكس مصالح بلادنا وشعوبنا العربية.

أضحى معظم العرب مسلّماً بسطوة أميركا على بلادنا العربية، حتى إن بعض العرب بات مجرد متعهد محترف في تنفيذ الإملاءات الأميركية، مسلوب الإرادة، لا يمتلك قراره، واضعاً كل إمكانات وثروات ومقدرات بلاده في خدمة الغرب وأميركا، واستطراداً في خدمة الكيان الصهيوني، من خلال منع أي شكل من أشكال المقاومة ضد العدو الصهيوني، ظناً من هؤلاء العرب أن أميركا هي الضامنة للأمن والحافظة لهيئة الحكم في تلك البلدان، وظنا منهم أيضاً أنهم كلما تقاربوا وتصافحوا وتبادلوا الزيارات وتحالفوا مع العدو الصهيوني، كلما استرضوا أميركا وأبعدوا عنهم كأس الفوضى الأمنية والتقسيم والتفتيت في بلادهم.

الرئيس الأميركي دونالد ترامب لم يترك من الابتزاز والوقاحة شيئاً إلا واستعمله في أكبر عملية ابتزاز وإذلال لحكام تلك الدول العربية حيث قال إن دول الخليج النفطية تمتلك الكثير من النفط والمال ويجب عليهم دفع أموال باهظة إذا ما أرادوا الحماية والحفاظ على أمنهم.

وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندليسا رايس اعترفت بكل وقاحة أن هدف الولايات المتحدة الأميركية من اجتياح العراق لم يكن البحث عن أسلحة الدمار الشامل بل إن هدفها الرئيسي منه هو الإطاحة بالرئيس صدام حسين والسيطرة على نفط العراق.

وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية ريكس تيليرسون في لقاء مع طاقم الخارجية الأميركية وسفراء أميركا قال: صحيح أن قيمنا قائمة على الحرية والديمقراطية والإنسانية، ولكنها ليست سياستنا، وأضاف: إن السياسات تتغير أما القيم فلا تتغير، ولكن إذا كان تنفيذ سياستنا يتطلب شرطاً لتنفيذ قيمنا ربما لا نستطيع أن ننجز أهداف أمننا القومي أو مصالحنا الأمنية، وتابع تيليرسون: هذه القيم توصلنا إليها عبر تاريخنا الطويل، فإذا أردنا إنجاز مصالح أمننا القومي ومصالحنا الاقتصادية، من المهم جداً أن نفهم الفرق بين السياسة والقيم، ولذلك فأنه علينا أن نفهم في كل بلد في العالم ما مصالح أمننا القومي، وما مصالحنا الاقتصادية، ويجب أن ندرس كيفية تحقيق أمننا القومي ومصالحنا الاقتصادية أولاً، أما قيمنا فهي في مكان آخر.

أضحى الوطن العربي بين عرب مسلوبي الإرادة والسيادة والقرار، ينصاع للإرادة الغربية وقرار مذكرة الجلب الأميركية، وبين عرب مقاومين للإرادة الأميركية، أحرار في القرار والإرادة، متمسكين بسيادة واستقلال بلادهم.

إن من حافظ على سيادة واستقلال بلاده، فقد فاز فوزاً عظيماً، ومن استجاب لمذكرة الجلب الأميركية وفرط بسيادة بلاده ورهن مقدراتها لأميركا، فإن عقابه سيكون تنفيذ مصالح أميركا من دون قيمها، وربيعاً إسرائيلياً بامتياز.

أقر «قواعد تنظيمية» جديدة وتشكيل «مجلس قومي»

«البعث» يمنح تنظيماته القطرية حرية تشكيل أحزاب مستقلة

الوطن – وكالات

أقر المؤتمر القومي الـ١٤ لحزب البعث العربي الاشتراكي «قواعد تنظيمية» جديدة تتيح المجال في كل قطر لتنظيمات البعث «إطلاق أحزاب مستقلة في عملها القطري ولائحتها التنظيمية ونظامها الداخلي»، ليحل بذلك التناقض مع قانون الأحزاب في سورية والذي يؤكد على «الاستقلالية التنظيمية القطرية للأحزاب».

وعقد أمس المؤتمر القومي الرابع عشر لحزب البعث العربي الاشتراكي بحضور الأمناء القطريين وعضوين من القيادة القطرية في ثماني دول عربية (لبنان وفلسطين والأردن والعراق واليمن والسودان وتونس وموريتانيا) في مبنى القيادة القومية بدمشق.

وفي تصريح لـ«الوطن»، كشف أحد الأمناء القطريين العرب الذين حضروا فعاليات المؤتمر ورفض الكشف عن هويته، أن القيادة القطرية في سورية حضرت بكامل أعضائها المؤتمر الذي استمر لثلاث ساعات وبدأ بانتخاب رئيس للجلسة ومقررين حيث جرى اختيار الأمين القطري المساعد هلال الهلال لهذه المهمة بالتزكية، تلا ذلك كلمة للأمين العام المساعد عبد الله الأحمر، ومن ثم تلاوة أسماء الحضور من قبل مسؤول التنظيم في القيادة القومية السابقة الرفيق سامي عطاري.

وأضاف: بعد ذلك قدمت القيادة القومية السابقة استقالتها وتم إطلاق «المجلس القومي» والذي يتشكل من الأمناء القطريين للأحزاب في الأقطار العربية كما نوقش مشروع القواعد التنظيمية العامة ومن ثم تم إقرارها بعد استيعاب كافة الملاحظات والتعديلات، ومن بينها إتاحة المجال في كل قطر لتنظيمات البعث على إطلاق أحزاب مستقلة في عملها القطري ولائحتها التنظيمية ونظامها الداخلي وتم إيراد تلك الأفكار في البيان الختامي». بدورها نقلت وكالة «سانا» للأنباء نسخة من البيان الختامي للمؤتمر، وجاء فيه إنه: «تحقيقاً لهدف المجتمعين في جعل الحزب يلبي متغيرات العصر ورؤى وتوجهات الأجيال الشابة وما يحتاجه ذلك من إحداث تحولات جذرية فيما يتعلق بالصيغة التنظيمية الأنسب، فقد قدمت القيادة القومية الحالية استقالتها للمؤتمر قام بعدها المجتمعون بنقاشات مستفيضة بهدف الاتفاق على صيغة عصرية حيوية جديدة تجمع بين حرية حركة أحزاب البعث في الأقطار العربية من جهة والالتزام بالفكر القومي العروبي من جهة أخرى..».

وتوصل المجتمعون بحسب الوكالة إلى عدد من النتائج أبرزها «تطبيق مبدأ القيادة الجماعية للتنظيمات القومية بما يضمن التشاور الحر والديمقراطي بين قيادات هذه التنظيمات»، وأن «تلتقي القيادة الجماعية في إطار مجلس قومي كبديل لصيغة القيادة القومية يجتمع دورياً ويتشكل من جميع مندوبي التنظيمات في الأقطار العربية وهذا المجلس ذو صيغة تشاورية يقوم على مبدأ توافق الآراء أو الإجماع حيث لا تتخذ التوجهات إلا بعد مناقشتها ديمقراطيا وقبول الجميع بها». كما لفت البيان إلى أن «القواعد التنظيمية العامة التي تحدد مهام المجلس القومي ومكتب التنسيق وتؤمن الاتصال بين أحزاب البعث على الساحة القومية تناقش في كل تنظيم على حدة ثم تقر الصيغة النهائية في اجتماعات المجلس القومي القادمة»، بالإضافة إلى الطلب من الحضور «تقديم مقترحات حول الميثاق القومي وترك ذلك للتشاور بين الجميع وإتاحة كل الوقت اللازم لأعضاء المجلس القومي الذين يمثلون جميع التنظيمات ويعتبر بمثابة تكريس فوري لتطبيق القيادة الجماعية وتعزيز هذا التوجه». وأكد أعضاء المؤتمر «أن صمود سورية في وجه هذه الحرب الإرهابية غير المسبوقة لم يكن ممكنا لولا الشعب السوري وتضحياته للدفاع عن كرامته وسيادته واستقلال بلاده ولولا بطولات الجيش العربي السوري وإيمانه بوطنه وشعبه». وتوقع المصدر أن يلتقي الرئيس بشار الأسد بالأعضاء المشاركين في المؤتمر اليوم.

الأزمة السورية تحضر على هامش منتدى «الحزام والطريق»

بوتين يبحث عملية أستانا مع نزار باييف وأردوغان ويدعو للتخلي عن الخطاب العدواني لحل الأزمات

مأدبة ترحيبية بالوفود المشاركة في منتدى «الحزام والطريق» في قاعة الشعب الكبرى في بكين (أ.ف.ب)

الوطن- وكالات

لم تغب الأزمة السورية عن «منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي» الذي استضافته الصين في عاصمتها، وأجرى الزعيم الروسي فلاديمير بوتين على هامش مشاركته في أعمال المنتدى، مباحثات مع نظيريه الكازاخستاني نور سلطان نزارباييف والتركي رجب طيب أردوغان، كل على حدة، تناولت أحدث المستجدات في عملية تسوية الأزمة السورية، بحسب الناطق الصحفي باسم الرئاسة الروسية ديميتري بيسكوف.

وتستضيف كازاخستان المحادثات السورية السورية في عاصمتها أستانا، والتي يشارك فيها كل من روسيا وإيران وتركيا كدول ضامنة.

ويشارك في المنتدى الذي يعتبر الأضخم من نوعه، ١٥٠٠ مندوب من ١٣٠ بلداً و٧٠ منظمة دولية، وبحضور زعماء ٢٩ دولة.

ونقل موقع قناة «روسيا اليوم» الالكتروني عن بيسكوف أن لقاء بوتين وأردوغان جاء تطويراً للحوار الذي أجراه الرئيسان في مدينة سوتشي الروسية مطلع الشهر الحالي.

وفي حينه كشف بوتين لأول مرة عن مبادرته الخاصة بإنشاء «مناطق تخفيف التصعيد» في سورية، والتي وقع الضامنون عليها خلال اجتماع «أستانا٤» الذي عقد يومي الثالث والرابع من أيار الجاري.

وأوضح بيسكوف، أن لقاء أردوغان وبوتين جرى بعيداً عن عدسات الصحفيين، بحضور عدد من مسؤولي كلا الطرفين.

وذكرت وكالة «سانا» للأنباء، نقلاً عن بيان صادر عن المكتب الصحفي للرئيس الكازاخستاني، أن الأخير بحث مع بوتين «نتائج اجتماع أستانا ٤ حول سورية».

كما التقى نزار باييف الرئيس التركي على هامش أعمال المنتدى. وذكر المكتب الصحفي للرئيس الكازاخي، وفقاً لـ«روسيا اليوم»، أن أردوغان أكد أهمية إطار أستانا التفاوضي لمواصلة الحوار بشأن الأزمة السورية في جنيف، مشيراً بذلك إلى المحادثات السورية السورية التي ترعاها الأمم المتحدة.

وألقى الرئيس الروسي كلمة أمام زعماء الدول المشاركة في المنتدى، شدد فيها على أن الفقر، والظروف الاجتماعية السيئة إضافة إلى الفجوة الكبيرة في معدلات النمو بين الدول تشكل أرضا خصبة للإرهاب الدولي والتطرف والهجرة غير الشرعية.

ودعا بوتين دول العالم إلى التخلي عن الخطاب العدواني، مؤكداً أنه من خلال منطق النهج القديم لا يمكن حل أي مشكلة في وقتنا.

وقال: «لن ننسى تلك التهديدات التي تحملها الصراعات الإقليمية، ولتسوية هذه الصراعات، يجب التخلي أولاً عن الخطاب العدواني والاتهامات المتبادلة، التي لا تؤدي إلا إلى تفاقم الوضع».

وأكد أن أوراسيا قادرة على تطوير وتقديم برنامج عمل هادف، بما في ذلك ما يتعلق بالقضايا الأمنية، وتطوير العلاقات بين الدول، وتنظيم الاقتصاد، والخدمات الاجتماعية، وأنظمة التحكم، والبحث عن محركات نمو جديدة.

ويعد منتدى «حزام واحد – طريق واحد»، أكبر وأوسع اجتماع تحتضنه الصين منذ تأسيسها عام ١٩٤٩، ويحمل شعار «التعاون من أجل الرخاء المشترك».

وتعمل بكين من خلال المنتدى للترويج لرؤيتها الهادفة إلى توسيع العلاقات بين آسيا وإفريقيا وأوروبا عبر مبادرة طريق «الحزام والطريق»، والتي تدعمها باستثمارات بمليارات الدولارات.

ويهدف المنتدى إلى توسيع أنظمة المعايير الفنية وخطط البنية التحتية للبلدان، التي تقع في طريق «الحزام والطريق»، وتعزيز النقل المتكامل، وممرات النقل البرية والبحرية والجوية على صعيد القارات.

وبدوره، رأى أردوغان أن مشروع «الحزام والطريق» المعروف بـ«طريق الحرير الجديد»، من شأنه القضاء على الإرهاب المتصاعد في العالم. ودعا في كلمته أمام المنتدى إلى تفعيل هذا المشروع، الذي يشمل أكثر من ٦٠ دولة، على مساحة ٤٠ مليون كيلومتر، ويطول ٤,٥ مليارات نسمة من سكان العالم، وفقاً لمفهوم (ربح ربح)، وشدد على أن ذلك إن تحقق سيكون من شأنه أن يصب في خدمة الأمن والاستقرار في العالم.

وقدم الرئيس التركي بلاده كشريك حيوي ولا غنى عنه للمشروع. وقال: «تركيا تتمتع بموقع جغرافي مهم، وتعتبر نقطة تقاطع آسيا بأوروبا، لذلك تعدّ من أبرز الدول في نطاق طريق الحرير الاقتصادي، وهي ترغب بالتعاون مع جميع الدول في هذا الإطار».

المقداد: الحرب على سورية ليست داخلية

وكالات

أكد نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد أن الحرب على سورية هي حرب تقوم بها جهات خارجية وليست حرباً داخلية كما يحاول البعض تصويرها، داعياً الدبلوماسيين السوريين للإلمام بالقانون الدولي الإنساني ليكون سلاحاً بأيديهم للدفاع عن سورية في وجه الإرهاب.

وبدأت في وزارة الخارجية والمغتربين أمس دورة اختصاصية في القانون الدولي الإنساني ينظمها المعهد الدبلوماسي في الوزارة بالتعاون مع اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني وبعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ويشارك فيها دبلوماسيو الوزارة وتستمر لمدة أسبوع.

وأكد المقداد في كلمة له بافتتاح الدورة، وفق وكالة «سانا» للأنباء، على التعريف بأهمية القانون الدولي، داعياً الدبلوماسيين إلى ضرورة الإلمام بقواعد القانون الدولي الإنساني الذي سيواكبهم طيلة مسيرتهم الدبلوماسية والذي ستكون معرفتهم به بمثابة سلاح بأيديهم للدفاع عن بلدهم سورية ضد الحملة الإرهابية الكونية الشرسة التي تتعرض لها ويجنبهم الوقوع فريسة لمحاولات التضليل التي تمارسها الدول المعادية لسورية ووسائل إعلامها.

وأوضح المقداد، أن الحرب على سورية هي حرب تقوم بها جهات خارجية وليست حرباً داخلية كما يحاول البعض تصويرها بهدف فرض إجراءات تقيد سيادة الدولة السورية على أراضيها.

كما عرض المقداد أفق ومجالات التعاون بين الحكومة السورية واللجنة الدولية للصليب الأحمر في إطار تطبيق القانون الدولي الإنساني في سورية.

من جانبها، رحبت رئيسة بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية ماريان غاسر بهذه الفعالية والعمل المشترك مع الحكومة السورية ومدى تعاونها في تطبيق وصيانة القانون الدولي الإنساني، معربة عن سعادتها بمشاركة الخبرة والحوار في هذا المجال مع الدبلوماسيين السوريين.

يشارك في الدورة خبراء من اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وتتناول محاور وتطبيقات القانون الدولي الإنساني خلال الأزمات والحروب ومراحل تطوره عبر التاريخ ومدى فاعليته من حيث التزام الدول به.

كما ستناقش عدداً من المواضيع المهمة كالمدخل إلى القانون الإنساني الدولي والتعريف بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وتصنيف النزاعات وعلاقة القانون الدولي الإنساني بفروع القانون الدولي الأخرى والقانون الجنائي الدولي وعلاقته بالقوانين الوطنية.